

Qatari Family Structure and Functions: The Balance between Tradition and Modernity

Asma H. Malkawi * , Sara Al-Sallabi , Noora AL-hajri , Afrah F. Al-Otaibi 

Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences, Qatar University, Doha, Qatar.

Received: 31/5/2022
Revised: 21/10/2022
Accepted: 12/1/2023
Published: 30/11/2023

* Corresponding author:
amalkawi@qu.edu.qa

Citation: Malkawi, A. H., Al-Sallabi, S., AL-hajri, N., & Al-Otaibi, A. F. (2023). Qatari Family Structure and Functions: The Balance between Tradition and Modernity. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(6), 545–559.
<https://doi.org/10.35516/hum.v50i6.1286>

Abstract

Objectives: This study aimed to explore the reality of the Qatari family structure, its functions, and the social roles. Further, it aimed to determine whether Qatari family behaviors reflect a modern or traditional view of the family.

Methods: The study used a questionnaire to collect quantitative data through closed questions on a set of themes distributed on several axes using the five-point Likert scale. The data were subjected to descriptive statistical analysis using SPSS software.

Results: Results: The study concluded that family issues are disrupted between three phases. First the traditional, such as wearing the national dress, performing prayers, the role of women in raising children, the father's role as decision-maker, and that male roles differ from those of females. Second, the transitional, such as the family type, whether nuclear or extended, women provide the household material needs. Third, modernism, such as marriages outside of the tribe and fathers' involvement in their children's upbringing.

Conclusion: It is not possible to stop the wheel of transformations facing the family, and it cannot be confined between modernity and tradition. The third way remains an ideal and flexible option that helps the family deal with the developments of modernity according to well-established foundations.

Keywords: Family, tradition, modernity, transformation, Qatar.

بنية الأسرة القطرية ووظائفها: التوازن بين التقليد والحداثة

أسماء حسين ملكاوي*، سارة الصلابي، نورة الهاجري، أفراح العتيبي
مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، الدوحة، قطر.

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى استكشاف واقع بنية الأسرة القطرية، ووظائفها والأدوار الاجتماعية، وقياس بعض السلوكيات التي تعكس فهما حداثيًا أو تقليديًا للأسرة، ومعرفة فيما لو حدثت تحولات في موقف القطريين من الأسرة، وطبيعة تلك التحولات. المنهج: استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات الكمية من خلال أسئلة مغلقة حول مجموعة من القضايا الموزعة على عدة محاور باستخدام مقياس ليكرت الخماسي. خضعت البيانات للتحليل الإحصائي الوصفي باستخدام برنامج SPSS. النتائج: خلصت الدراسة إلى أن قضايا الأسرة القطرية تتوزع بين ثلاث مراحل فكرية مختلفة. أولاً، القضايا التي حافظت على الطابع التقليدي كارتداء الزي الوطني، وأداء الصلوات، وقيام الأسرة بوظائفها الثقافية والعاطفية، ومركزية دور المرأة في تربية الأبناء، وأن الأب هو صاحب الكلمة في البيت، وأن أدوار الذكور تختلف عن أدوار الإناث. ثانياً، القضايا التي تراوح بين التقليدية والحداثة، وتتم في مرحلة انتقالية كشكل الأسرة، ومشاركة المرأة في توفير الحاجات المادية للأسرة. ثالثاً، قضايا بدأت تأخذ طابعاً حداثياً مثل قبول فكرة الزواج من خارج القبيلة، وإدراك أهمية مشاركة الأب في تربية الأبناء. الخلاصة: لا يمكن وقف عجلة التحولات التي تواجه الأسرة القطرية والعربية عموماً، ولا يمكن حصرها بين خيارَي الحداثة والتقليد، ويبقى الطريق الثالث خياراً أمثلاً ومرناً يعين الأسرة على التعامل مع معطيات الحداثة وفق أسس ثابتة. الكلمات الدالة: الأسرة، الحداثة، التقليد، التحولات، قطر.



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المقدمة:

شهد عالمنا العربي خلال العقود الماضية سلسلة أحداث وتحولات كبرى، اختلفت طبيعتها واتجاهها وشدتها من بلد إلى آخر؛ أبرزها سلسلة الثورات العربية، والخلافات البيئية، والتدخلات الأجنبية وأخيرا جائحة كورونا، وكان لذلك آثار مجتمعية عميقة في مجمل مناحي الحياة، فضلا عن تحولات أخرى عميقة طالت التصورات والرؤى والأفكار تجاه عدد كبير من القضايا والموضوعات وعلى رأسها النظام الأسري.

على مستوى التخطيط، نشرت دولة قطر في عام 2008 رؤية استراتيجية كبرى تضمنت تصورا عاما لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع القطري بعد عقدين من الزمن. جاء فيه: أن الدولة تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تطوير مجتمع عادل وآمن، مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى؛ وأن المجتمع القطري سيكون مجتمعا تُشكّل القيم الإسلامية العليا والروابط الأسرية القوية دعامة أساسية فيه، مما يقتضي "حماية القيم الأخلاقية والدينية والتقاليد". ولكن ما أن أبدت الوثيقة تأكيدها الجازم "للقيم الإسلامية والروابط الأسرية وحماية التقاليد" إلا وقد سارعت للتنبية على واحد من أهم التحديات التي تتوقعها: تحدي "التحديث مع المحافظة على التقاليد"؛ مشيرة في هذا الصدد إلى أن "المحافظة على التقاليد هي من أهم التحديات التي تواجه العديد من المجتمعات في عالم يتسم بالتحول نحو العولمة وزيادة التفاعل بين الشعوب". (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2008)

والمجتمع القطري، يواجه تبعات وآثار ناتجة عما يدور في العالم من أحداث جسام، فضلا عما يواجهه العالم العربي من خيارات صعبة تُفرض عليه بفعل السياسات الناعمة الخارجية والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع قضايا حساسة كالأسرة والمرأة والتعليم والدين وغيرها. كما أن جائحة كورونا، وبرغم قصر عمرها، إلا أنها أثرت في كثير من تصوراتنا لكثير من القضايا الأساسية.

وفي خضم الأحداث والتحولات العديدة التي يشهدها العالم وقطر جزء منه، تبدو الأسرة قبالة مواقف متعددة، تمارس ضغوطات تجاه أفرادها على رأسها التقاليد التي تشكلت بفعل الأعراف العربية والدين الإسلامي، والتوجهات الحداثية التي تشكلت بفعل العولمة والانفتاح غير المعهود على القيم العالمية خاصة الغربية ذات الطابع الرأسمالي الليبرالي المادي. ولكن، ما هو واقع الأسرة القطرية في وقتنا الحالي، وهل تمثل نموذجا تقليديا أم حديثا؟ وللإجابة عن هذا السؤال العام، طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تهدف إلى الإجابة عنها، على النحو الآتي:

1. كيف ينظر القطريون إلى بنية الأسرة القطرية وعناصرها الأساسية؟

2. كيف ينظر القطريون إلى وظيفة الأسرة وأدوار أفرادها؟

3. ما هي سلوكيات القطريين وتقاليدهم داخل أسرهم؟

4. ما النموذج الذي يقود الأسرة القطرية، هل هو نموذج تقليدي أو حديث؟

ستساهم نتائج هذه الدراسة في تعزيز الجهود البحثية في إطار علم اجتماع الأسرة العربي، وتساهم في تتبع ورصد حالة الأسرة العربية في هذا الوقت والتوجهات الفكرية التي تؤثر فيها، كما سيكون لها دور في تبصير المؤسسات العربية العاملة في مجال الأسرة بالتحولات التي طالت هذه المؤسسة الهامة، وفي وضع الخطط اللازمة للحفاظ عليها ودعمها، وذلك على أسس علمية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الأسرة: بنيتها ووظائفها

تعددت النظريات والأطر التفسيرية التي تتعامل مع الأسرة، بين الوظيفية، والصراعية، والتفاعلية الرمزية، والتبادلية وغيرها، وكل منها تنظر إلى الأسرة وفق مفاهيمها ومبادئها الأساسية. أدى ذلك إلى تعدد مفاهيم الأسرة على نحو كبير، وكل تعريف يهتم بجانب مغاير قد يتعلق ببنيتها أو وظيفتها. نعتي بنية الأسرة "الأشخاص الذين يعتبرون جزءا من الأسرة، ونوعية العلاقات بينهم، وله تأثير غير مباشر على المشكلات السلوكية من خلال الوالدية، والعلاقات الأسرية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية" (Slobodskaya, 2015)، أما وظيفة الأسرة فلم تنل الاهتمام الذي نالته بنية الأسرة، وتختلف بنية الأسرة باختلاف المجتمعات والثقافات، إلا أن وظيفتها تكاد تكون واحدة في جميع أنحاء العالم، إذ تعتمد المجتمعات على الأسرة في أداء الوظائف الأساسية الآتية: تنظيم النشاط الجنسي، والإنجاب، وتربية الأطفال وتكوينهم اجتماعيا، وضمان الاستقرار الاقتصادي، وتحديد المكانة الاجتماعية، كما توفر الأسرة لأفرادها المأوى والمأكل فضلا عن المحبة والرعاية والدعم. (James J. & Ponzetti Jr, 2022)

يُعرف علم الاجتماع الأسرة بأنها "جماعة من الأفراد تربط بينهم علاقات دموية أو زواج أو تبني، ويشكلون وحدة اجتماعية اقتصادية، يكون فيها الأعضاء الكهول مسؤولين عن تربية الأطفال" (غيدنز وصاتن، 2018). وذكر في معجم العلوم الاجتماعية بأنها "جماعة اجتماعية تتحدد بنوع من التوليف بين الوالدية والقرابة (يشمل ذلك الزواج) والسكن المشترك" (كالهون، 2018). ويلاحظ في التعريفات السابقة أنها تنسجم مع المنهج الغربي الحديث المستند إلى العقلانية المادية الغربية التي تحيّد الدين، وأسس تكوين الأسرة وثوابتها، وتلك المرجعية الدينية تعد أساس تكوين الأسرة التقليدية في العالم العربي ولذا وجب توضيح معنى الأسرة في الدين الإسلامي.

لم يذكر مفهوم "الأُسرة" صراحة في القرآن الكريم، ولكنه تضمن تفصيلات تشريعية وقيمية وإرشادية لمختلف مكونات الأُسرة، واهتمامًا بتنظيم علاقاتها وبيان حقوق أفرادها وواجباتهم وقيمهم (تلوت، 2018). وُذكر في القرآن الكريم قرابة مئة وست وأربعون آية (الحلجلي والعزيزي، 2020) تطرقت إلى موضوعات تخص الأُسرة؛ فتحدثت عن النكاح والصدّاق، والحمل والإرضاع والأولاد، والطلاق وحقوق الوالدين، وصلة ذوي القرابة والأرحام، وأضفى القرآن على المؤسسة الناشئة بفعل الزواج (الأُسرة) صفة "السكن" قال تعالى: {ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها} (الروم: 21). وبالنظر فيما أورده القرآن الكريم نستطيع تعرّف التصور القرآني للأُسرة فيما يخص بنيتها ووظائفها والقيم الحاكمة لها.

والسائد في الأدبيات الإسلامية أن البنية المفهومية للأُسرة تحكمها محددات ثابتة غير ممكنة التغيير وهي: أنها تقوم على الاختلاف الجنسي -ذكر وأنثى- والمحدد الشرعي لنشوء العلاقة الزوجية بينهما، على قصد الدوام، ومحدد الأولاد والرغبة بالمكاثرة. ولا يفرض القرآن الكريم نمطاً معيناً للأُسرة (نووية أم ممتدة) ولكن تشريعات الميراث تشير إلى وجود علاقات متشابكة تتداخل فيها العلاقة بين الزوجين والأبناء بعلاقة المصاهرة والنسب (تلوت، 2018). والأُسرة في القرآن ليست بمعزل عن محيطها الأوسع فهي اللبنة "الوحدة الأولى للمجتمع وأولى مؤسساته التي تكون العلاقات فيها مباشرة ويتم داخلها تنشئة الفرد اجتماعياً ويكتسب الكثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة ويوجد فيها أمنه وسكنه". (عبدالرحمن، 2004) ولا يخفى أن التصور القرآني للأُسرة يربطها بما هو أوسع من المجتمع، فالرابطة الزوجية التي تنشأ عنها الأُسرة هي الدائرة الأضيق التي تمتد لتصل في أوسع مداها إلى الأمة لا بل العالم وذلك جوهر آية التعارف بين الشعوب والقبائل التي بها الله في الأرض.

لا تنحصر وظيفة الأُسرة في التكاثر البشري الذي يكون المجتمع فحسب، بل تذهب إلى كونها وسيلة لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي. وللأُسرة بعدها مؤسسة اجتماعية ووظائف عدة، أولها وأهمها: وظيفتها الاجتماعية حيث يعتمد عليها المجتمع في تنشئة أفرادها وغرس القيم وتلقينهم ثقافة المجتمع بالإضافة إلى تهيئتهم لخدمة الدولة والمجتمع، وهي المكان الأول الذي تتكون فيه شخصية الطفل ويتعلم منها كافة التعاليم الدينية والأخلاقية. كما أن للأُسرة وظيفة اقتصادية متمثلة في سدّ حاجات أعضائها الأساسية، بل أصبحت الأُسرة أحد الوسائل الأساسية لإنتاج المشروعات. وللأُسرة وظيفة بيولوجية متمثلة في عملية التكاثر تضمن فيها امتدادها واستمراريتها، كما تعمل على إشباع حاجات الأفراد من الناحية الغريزية بطريقة قانونية ومنظمة اجتماعياً. أخيراً وظيفة الأُسرة النفسية تقوم على إشباع الحاجات الوجدانية والعاطفية لأفرادها المتمثلة في مشاعر الحب والمودة والأمان. (أحمدون، 2021)

مجتمعات الحدائنة والتقليد

من المهم عند توصيف الواقع الذي تعيشه مجتمعاتنا الالتفات إلى النمط الفكري السائد فيها الذي يؤثر في مجمل توجهات أفراد المجتمع وتصوراتهم وسلوكياتهم، ولعل ثنائية الحدائنة والتقليد والصراع بينهما هي أكثر ما يمكن ملاحظته في كثير من القضايا التي تواجه مجتمعاتنا العربية. ولذلك نحتاج إلى معرفة ما يعنيه هذان المفهومان. وشكل الخلاف بينهما وفيما إذا كان هناك طريق ثالث يخرجنا من أسر هذه الثنائية المقيتة.

بدأ مفهوم الحدائنة بالصعود بعد الحرب العالمية الثانية، وهو مرتبط بالاختراعات التي شهدتها القرن الثامن عشر كاختراع الآلة البخارية وظهور المجتمعات الصناعية، هذا التحول الاقتصادي في إنجلترا صادف تحرر المستعمرات الأمريكية وبناء الدولة في الثورة الفرنسية. (Bendix, 1967) أدى ذلك كله إلى تغير شكل المجتمعات وطبيعتها، فبعد أن كانت المجتمعات متأسسة على روابط القرابة والدين والتسلسل الهرمي للمناصب الموروثة، صعد نظام اجتماعي جديد له تصورات مغايرة حول الدين والكون والحياة والتنظيم الاجتماعي، وكانت هذه أولى محفزات تأسيس علم الاجتماع في الإطار الغربي الذي اهتم بدراسة التحولات العميقة التي جلبتها الثورات المتتالية.

يمكن توصيف الحدائنة بالاستعانة بالحقل الدلالي المرتبط بها، وعلى رأس المفاهيم المرتبطة بالحدائنة: المادية (materialism)، وهي كل ما له علاقة بالخارج، الطبيعة، العالم الفيزيائي دون اهتمام بما له علاقة بأمور الداخل كالغاية والقيم والمعاني والتواصل وغيره. ثم الأداةية (instrumentalism) التي تعطي قيمة لكل ما هو مفيد عند تعاملها مع الهوية والمجتمعات والسياسة والعلوم والتقنية. (Mathews, 2006)

وبهذا التوصيف نتمكن من التمييز بين الحدائنة والتقليد بحيث تكون الحدائنة رديف المادية، والتقليد رديف ما قبل المادية، أي أن المجتمعات الحدائنة مكافئة للمجتمعات المادية العلمانية الأداةية التي تتضمن عنصري الضبط والسيطرة، أما المجتمعات التقليدية فهي مكافئة للمجتمعات ما قبل المادية المستندة إلى الدين والتقاليد.

التحولات في بنية الأُسرة القطرية ووظائفها

حاولنا في هذا الجزء تتبع التحولات التي طالت الأُسرة القطرية، من خلال ما نشر من دراسات عنها، ونعود في ذلك إلى أهم وأقدم الدراسات الميدانية التي أجريت عام 1982، واهتمت ببحث التغيرات التي طرأت على نمط البناء الأسري، والأدوار الأسرية من وجهة نظر الأمهات؛ وتوصلت إلى أن عوامل سياسية واجتماعية وثقافية ساهمت في إحداث تحولات في الأُسرة القطرية، ولكن اكتشاف النفط عجل بإحداثها، لما نشأ عنه من عمليات الاتصال

الثقافي والحضاري الذي تمركز في عاصمة البلاد. ووجدت الدراسة أن الأسرة المعاصرة آنذاك بدأت بالاتجاه نحو نمط الأسر النووية المستقلة (ثلث العينة)، إلا أنها بقيت "أبوية"، فالأب هو المسؤول الأول عن أسرته والمعيّل لها ودوره في الأسرة والعائلة، ووجدت أن الزوجة تعتمد على نفسها في حال غياب الزوج، وقد تلجأ لأهل الزوج. ولا تفضل الأُسْر أخذ أبنائها في الزيارات، ولاسيما البنات، وكما ترغب هذه الأسر بإكمال أبنائها الذكور بنسبة 100%، في حين فضلت نحو نصفها عدم إكمال البنات تعليمها (العيسى، 1982).

وتعدّ دراسة أمينة الكاظم إضافة مهمة لتتبع التغيير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، ففي دراستها المسحية على عينة عشوائية لسكان الدوحة من القطريين وغير القطريين؛ توصلت إلى أن التعليم والعمل أسهما في نشر القيم والأفكار الجديدة، فإكمال الفتاة تعليمها ودخولها ميدان العمل أثر في تغير عدد من القيم والمفاهيم في الجانب الأسري، مثل: اختيار شريك الحياة وتنظيم عملية الإنجاب والاستقلال الاقتصادي الذي انعكس في الأسلوب المعيشي في المأكل والملبس. وقد أثر الانفتاح في المجتمعات الخارجية والعمل الحكومي والراتب الشهري في استقرار الإنسان القطري واتجاه الأفراد إلى الاستهلاك، فحضرت قيم الحفلات الغربية مثل: أعياد الميلاد والحفلات. كما كان لخروج المرأة للعمل تأثير على قلة الأواصر القرابية والأسرية، وتفاوت الأجر، والاتجاه إلى إجراءات تنظيم السلوك الإنجابي. (الكاظم، 1993)

وفي تناولها للتحضر والبناء الطبقي، توصلت الكاظم إلى دور النفط في كشف البناء الطبقي للمجتمع، وانتشار القيم الفردية، فأصبح المجتمع القطري بعد النفط يتكون من طبقات تتحدد وفق معايير الدخل، والتعليم، واللقب والملكية. وتسلت هذه المعايير لتصبح معياراً للزواج وخياراته، رغم أن غالبية المجتمع ما زال يعد آنذاك مسألة الزواج قرابية بحتة، وبقي النسق القرابي محافظاً على قوته، فالأسرة عادةً ما تعيش مع الآباء والأخوة. ووجدت في قياسها لمسائل أسرية سلوكية: كحل الخلافات بين الزوجين، أنهما يحلانها لوحدهما عند الغالبية العظمى من الأسر، ولا تفضل الأسر اللجوء لكبير في العائلة إلا عند ثلث العينة. والقرار الحاسم يتخذه الزوجان معاً عند أكثر من نصف العينة. وحول قيم الاختيار الزواجي، وجدت الكاظم أن معايير الاختيار تركزت في قيم التراث القديم والقرابة عند غالبية العينة، إذ كانت مسألة الاختيار حصراً للوالدين دون استشارة الابن أو الابنة التي عادة لا تعلم عن خطبتها. ثم دخلت معايير التعليم والثقافة كمحدد لاختيار الزوج/ الزوجة عند خمس العينة. وأيدت الفتيات أخذ رأياً عند الزواج، ورغب الشباب الذكور بالزواج من الجنسية نفسها عند الغالبية العظمى منهم. (الكاظم، 1993)

وفي جانب رعاية الأبناء بينت الدراسة في جانبها أن الأم من تقوم بصفة عامة بتربية الأبناء، وفي غياب الأم العاملة تقوم المربية أو أم الزوجة بالرعاية بالأطفال. وأوضحت أن علاقة الابن الذكر تختلف بأمه وأبيه، فأيدت 70.9% ذلك، لأن الابن سيتولى مهمة الأسرة، والذكور مرتبطون بالآباء، وقد أيد هذا موافقة الأغلبية في أن هناك اختلافاً بين الجنسين وأدوارهما. (الكاظم، 1993)

وقد وصف (Harkness, 2014) في دراسته النوعية حول العمليات الاجتماعية التي ينتج عنها الشكل المعياري لزواج الأقارب في قطر، بأنها تبدأ بالحجز (أي حجز الفتاة لأحد الفتيان)، ثم استخدام النكات والمزح كأداة تكييف خفية للتقريب بين الطرفين، ثم الخطوبة، ويتلوها المغازلة والرومانسية. ووجد أن هذه العمليات تدمج بين التقليد والحداثة معاً، وذلك يشير إلى المزيج الثقافي الذي تمتاز به قطر من حيث المزج بين التقليد والمعاصرة وهو ما وصفوه بالتقليدية الحديثة.

وفي 2017 أجرت الكبيسي دراسة عن الأبعاد الاجتماعية للمشاركة في الأسرة القطرية، هدفت إلى معرفة الأبعاد المختلفة لظاهرة المشاركة في الأسرة القطرية، وألياتها، والمعوقات التي تحد من المشاركة بين أفراد الأسرة. أشارت النتائج إلى أن الأعمال المنزلية مازالت مسئولية المرأة القطرية في الأسرة سواء كانت ابنة أم زوجة، كما أن هناك بعض المسؤوليات المنزلية أصبحت مشتركة بين الزوجين كإجراء الحاجات المنزلية، عند أقل من نصف العينة بقليل، أما شراكة الزوجين في رعاية الأبناء وتلبية حاجاتهم فإنها متحققة لدى 58.3% من العينة. وبقي الرجل هو المسؤول عن الإنفاق على الأسرة بالدرجة الأولى لدى نصف العينة، وبدأت بوادر للمشاركة بين الزوجين في الإنفاق على الأسرة تظهر لدى النصف الآخر، وتحليل الدراسة أسباب عدم وجود شراكة أسرية كاملة إلى تسلط الوالدين والموروثات الثقافية، والمشاكل الأسرية (الكبيسي أ، 2017). في دراسة أخرى للكبيسي فإن الأسرة القطرية وعلى الرغم من التغيرات التي يمر بها المجتمع وتأثيرات العولمة، إلا أن لديها قدرًا مرتفعًا من التماسك والترابط. (الكبيسي ب، 2017)

وقد أعدّ معهد الدوحة الدولي للأسرة دراسة عن سمات الأسرة العربية القوية في ثلاث دول عربية إحداها قطر، أكدت مواجهة الأسرة القطرية عددًا من التغيرات المجتمعية، وتأثيراتها الواضحة على ترابط الأسرة وتماسكها، فضلاً عن غياب الفرص أمام المرأة واستقلاليتها، بما يحول دون بناء أسرة قوية. يرافق ذلك معوقات أخرى مثل: غياب الأب وانشغاله عن الأسرة، والمشاكل المالية، وتدخل أحد أفراد العائلة الممتدة، والتزاعات الأسرية، وسوء التواصل. (معهد الدوحة الدولي للأسرة، 2019)

تشير سلسلة الدراسات هذه إلى أن الأسرة القطرية ليست حديثة عهد بالتحويلات التي مرت بها، وإنما يرجع ذلك إلى عهد اكتشاف النفط، وما تلاه من تحولات اقتصادية وثقافية متتالية. وتأتي هذه الدراسة في سياق رصد التحويلات التي تشهدها الأسرة القطرية في هذا الوقت بالذات، وفيما لو كانت تتبع نموذجاً فكرياً حديثاً أو تقليدياً.

منهج الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف ووصف ورصد واقع الأسرة في المجتمع القطري الوقت الحالي، من جهة بنيتها ووظائفها، وسلوكيات أفرادها، بغية الوصول إلى صورة عامة يتحدد من خلالها النموذج الفكري الذي يحكمها وفيما إذا كان يتبع نمطاً حديثاً أم تقليدياً، وهذا النوع من التحليل السوسولوجي واسع المدى يتطلب استخدام المنهج الكمي الذي يسفر عن نتائج إحصائية. وسيكون المجتمع القطري مستهدفاً بعدة مجتمعات للدراسة، والفرد القطري وحدة التحليل الأساسية، وسيتم اختيار عينة ملائمة/متاحة، توجه لهم مجموعة من التساؤلات.

أدوات الدراسة:

صممت استبانة تتكون من مجموعة من الأسئلة المغلقة على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، كما صممت أسئلة المحور الثالث المتعلق بالسلوكيات وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي يقيس مدى انتشار بعض السلوكيات وانتشارها (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً) ورصد فيما لو طالت تلك المواقف والسلوكيات التوجهات الحداثيّة السائدة، أم أنها ما زالت تحتفظ بطابعها التقليدي المنسجم مع الثقافة والدين الإسلامي. تضمنت الاستبانة مجموعة من الأسئلة حول بنية الأسرة، ووظيفة الأسرة، وسلوكيات أفرادها التي تمثل تعبيراً عملياً عن أفكار الناس وتصوراتهم الحديثة والتقليدية لمؤسسة الأسرة. واعتبرت الدراسة أن بنية الأسرة وتكوينها وعناصرها الأساسية، وأدوار الزوجين والأبناء، ووضعية المرأة والقرابة لدلائل ومؤشرات على واقع الأسرة القطرية والنموذج الذي يحكمها.

صُممت الاستبانة بعد الاطلاع على الأدبيات السابقة، وتمّ تحكيما من قبل أستاذين متخصصين في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، وعُدلت وفقاً للملاحظات. كما جرى تجربتها على مجموعة من القطريين وحصلنا منهم على ملاحظات تخص فهمهم لبعض العبارات. ثم حصلت الدراسة وأدائها على الموافقة الأخلاقية من مجلس المراجعة المؤسسية في جامعة قطر بتاريخ 2022/11/10 تحت الرقم (QU-IRB 1626-EA/21).

وُرعت الاستبانة إلكترونياً عبر برنامج سيرفي منكي (Survey monkey)، وذلك تماشياً مع الإجراءات التي اتخذتها الدولة في أثناء الجائحة، واستهدفت جمع بيانات من عينة متاحة من القطريين، وصلنا إليهم عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي المناسبة مثل "واتساب". حيث أرسلت لأشخاص قطريين تحديداً، وطُلب منهم تعبئتها وتوزيعها في دوائرهم من المعارف والأصدقاء وزملاء العمل من القطريين. وقد بلغ عدد الاستبانات التي جرت تعبئتها من قبل المستجيبين (307)، ووصلت بعد استبعاد غير القطريين والإجابات غير المكتملة إلى (240) استجابة. وقد جُمعت البيانات في الفترة بين (15 نوفمبر - 10 ديسمبر 2021). وبدأت الاستبانة بالموافقة المستنيرة التي أكدت للمشاركين سرية بياناتهم، وأنها ستستخدم لغاية البحث العلمي، وأنه لن يجري مشاركتها مع أطراف أخرى.

تحليل البيانات

تم تحليل البيانات إحصائياً بما يتناسب مع طبيعتها ومع أهداف الدراسة، واستخدم الإحصاء الوصفي، من النسب والتكرارات، ومقاييس النزعة المركزية والتشتت، كالتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما استخدم الإحصاء الاستدلالي وذلك بتطبيق اختبار كاي تربيع χ^2 ، لإجراء المقارنات بين الذكور والإناث، وذلك من خلال برنامج SPSS. وقد تأكد الباحثون من اتجاه العبارات جميعها في اتجاه واحد، وأجريت (Recode into Same Variables) لعكس قيم المقياس لبعض العبارات، ولضمان صحة التحليل الإحصائي خاصة اختبار كرويناخ ألفا للتأكد من الاتساق الداخلي.

خصائص العينة:

شارك في تعبئة الاستبيان على نحو كامل وصحيح (240) من أفراد المجتمع القطري أغلبهم من الإناث، (75.8%)، متوزعين على الفئات العمرية الأربع على نحو متوازن إلى حد كبير عدا الفئة العمرية التي تتجاوز (56) عاماً. معظم المشاركين متعلمون في المستوى الجامعي (66.7%)، ومتزوجون بنسبة (57.9%). ويعملون في القطاع الحكومي (61.7%). وقد توزعت العينة على مستويات الدخل جميعها على نحو متكافئ نسبياً على أن دخل الغالبية أعلى من 35.000 ريال قطري، وقد صنف أغلبهم (58.74%) مستواهم المادي في الشريحة الوسطى المرتفعة قليلاً. وقد شملت العينة مشاركين من مختلف المناطق في البلاد جرى فرزها على أساس البلديات المعتمدة من وزارة البلدية، حيث إن النسبة الغالبة منهم يقطنون في حدود بلدية الريان في مدينة الدوحة. وتظهر الأرقام أن قرابة الأم والأب لدى العينة يعكس تناصفاً واضحاً في النسبة، في حين أن متغير الزواج المختلط مؤشر على أن ثمة نسبة مؤثرة للزواج المختلط من جنسيات متعددة عربية وغير عربية. وقد أظهر المتوسط العام لاستجابات العينة أن الأسر القطرية مستقرة، حيث النسبة العامة للذين عبروا عن استقرار أسرهم (87.20%).

الجدول (1): توزيع أفراد عينة البحث حسب الخصائص السوسيو-ديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	%
الجنس	أنثى	182	75.8
	ذكر	58	24.2
العمر	25-18	55	22.9
	34-26	59	24.6
	44-35	60	25.0
	55-45	52	21.7
	66-56	14	5.8
	ابتدائي	4	1.7
المستوى التعليمي	إعدادي	3	1.3
	ثانوي	40	16.7
	جامعي	160	66.7
	ماجستير	25	10.4
	دكتوراه	8	3.3
	عازب	83	34.6
الحالة الاجتماعية	متزوج	139	57.9
	أرمل	3	1.3
	مطلق	15	6.3
	موظف حكومي	148	61.7
المهنة	قطاع خاص	12	5.0
	متقاعد	18	7.5
	طالب	35	14.6
	أخرى	27	11.3
	أقل من 10,000	38	15.8
الدخل	10,000-20,000	55	22.9
	20,000-35,000	60	25.0
	أعلى من 35,000	86	35.8
	لا توجد استجابة	1	0.4
	نعم	119	49.6
قربة الأم والأب	لا	121	50.4
	نعم	103	42.9
وجود زواج مختلط في الأسرة	لا توجد استجابة	137	في 157
	الخليج	59	52.2
جنسية الزوجات المختلطة	العرب	40	35.3
	آسيا	7	6.1
	أمريكا وأوروبا	7	6.1
	نعم	96	40.0
وجود تعدد في الأسرة	لا	144	60.0

عرض النتائج:

أولاً: سلوكيات القطريين وتقاليدهم داخل الأسرة

تُعد هذه الجزئية بمعرفة سلوكيات القطريين اليومية داخل أسرهم وذلك بهدف استكشاف إلى أي مدى تنطبق سلوكياتهم داخل الأسرة مع تصوراتهم عنها، حيث طُرحت سبع عبارات لقياس مدى تكرار بعض من السلوكيات التي تشير إلى أنماط حياة عصرية وتقليدية. وقد عكس الباحثون العبارات ذات الاتجاه المخالف، لأهمية ذلك في التحليل الإحصائي وقياس الاتساق الداخلي.

الجدول رقم (2) السلوكيات التي يقوم بها القطريون داخل أسرهم

الترتيب حسب الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أبداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً	العبارة
2	1.000	2.09	0.0	10.8	22.1	32.1	35	1 يتناول أفراد أسرتي وجبة يومية على الأقل مجتمعين على مائدة واحدة
3	1.001	2.08	2.5	5.0	24.2	34.6	33.8	2 يقضي الأبناء في أسرتي وقتاً مع جداتهم/ أجدادهم.
5	1.019	1.90	46.7	26.3	19.6	5.8	1.7	3 تقوم العمالة المنزلية في أسرتي بمهام التربية للأبناء.
1	1.253	2.25	34.6	29.6	21.7	4.2	10.0	4 يتحدث أفراد أسرتي بغير اللغة العربية.
4	.824	1.92	4.0	2.9	18.8	43.8	33.8	5 أسرتي على دراية بالألعاب و/ أو البرامج التي يمارسها و/أو يحضرها أفرادها في البيت.
7	.560	1.22	0.0	1.3	3.3	11.3	83.8	6 تشجع أسرتي أفرادها على أداء الصلاة.
6	.677	1.31	4.0	2.1	3.3	16.7	77.5	7 تشجع أسرتي أفرادها على ارتداء الزي الوطني/ التقليدي.

أظهرت النتائج أن أكثر من نصف الأبناء في العينة يجلسون مع أجدادهم إما على نحو دائم أو في بعض الأحيان، ولذلك علاقة مباشرة بتربية الأبناء، لكن ذلك لا يعني أن التربية تقتصر على الوالدين والأجداد، فنجد أن للعمالة المنزلية دوراً في تربية الأبناء في الأسرة القطرية، وقد أجابت أكثر من نصف العينة بحدوث ذلك بنسب متفاوتة من جهة التكرار (نادراً أو أحياناً ودائماً وغالباً)، مقابل 46% منهم لا توكل مهام التربية للعمالة المنزلية نهائياً. للتحدث باللغة العربية داخل الأسرة ارتباط وثيق بما طرأ على النظام التعليمي من تحولات، أبرزها انتشار المدارس الدولية التي تدرس بلغات أجنبية. وأظهرت النتائج أن نحو 66% من أفراد العينة يتحدثون داخل أسرهم بلغة غير اللغة العربية بنسب متفاوتة من جهة التكرار، بينما تمكن 34% منهم من ضبط لغة التواصل داخل أسرهم لتكون مقتصرة على العربية لا غير. كما أبانت نتائج الاستجابات عن وجود قدر من الرقابة داخل الأسرة على البرامج أو الألعاب التي يمارسها أو يحضرها أفراد الأسرة لدى 77% من العينة، مما يعكس وعي الأسر بالآثار الاجتماعية والنفسية والجسدية المترتبة على استخدام هذه الألعاب والبرامج.

وتظهر النتائج أن غالبية الأسر القطرية تتمسك تمسكاً شديداً بمسألتي تخصان التقاليد الدينية والثقافية؛ المسألة الأولى هي تشجيع أفرادها على أداء الصلاة، والمسألة الثانية هي تشجيعهم على ارتداء الزي الوطني على نحو دائم. كما أوضحت البيانات أن عدداً من الأسر القطرية ما زالت تحتفظ بعادة أكل وجبة يومية مع بعضها البعض (بنسب مرتفعة).

ثانياً: البنية الاجتماعية للأسر القطرية

نقصد ببنية الأسرة، أساس تكوين الأسرة، وجميع العناصر الأساسية التي تتشكل منها كالأب/ الزوج، والأم/ الزوجة والأبناء/ البنات، فضلاً عن علاقاتهم بكل من هو خارج الأسرة الصغيرة. جرى طرح مجموعة من الأسئلة تناولت البنية التقليدية والمعاصرة للأسرة. جاءت إجابات المستجيبين على النحو الذي يظهره الجدول (3).

الجدول (3): النسب المئوية لإجابات العينة حول محور البنية الاجتماعية

الترتيب حسب الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
10	.775	1.53	.4	3.8	3.8	32.9	59.2	1 الزواج وتكوين أسرة غاية اجتماعية هامة في الحياة.
8	.836	1.86	1.3	2.5	13.8	45.8	36.7	2 الزواج من خارج القبيلة /العائلة فكرة مقبولة.
6	1.085	2.31	20.4	48.3	17.9	6.3	7.1	3 الأسرة المستقرة هي التي يكون فيها الزوجان قطريان فقط.
9	.860	1.68	51.7	32.9	12.1	1.3	1.7	4 إذا بلغت الابنة سن الرشد فيمكن أن تختار شريك حياتها بدون موافقة الأب.
3	1.058	2.83	10.0	28.7	35.8	18.8	6.7	5 العيش في أسرة صغيرة/نووية أفضل من العيش في أسرة كبيرة/ممتدة.

الترتيب حسب الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
2	1.040	2.85	9.2	27.5	40.0	15.8	7.5	يجب تسمية الأبناء على أسماء أجدادهم.
7	.935	1.88	38.8	43.3	10.8	5.0	2.1	علاقات الأصدقاء وزملاء العمل تتقدم في الأهمية على العلاقات بين أفراد الأسرة.
1	1.270	3.12	18.8	20.0	26.7	23.8	10.8	الاحتكام إلى أحد الأقرباء وسيلة مناسبة لحل الخلافات بين الزوجين.
4	1.120	2.46	4.2	12.1	33.8	24.2	25.0	يعتبر الطلاق حلاً مستبعداً لتجاوز الخلافات الأسرية.
5	1.094	2.36	2.9	14.2	23.3	34.2	25.0	الترف المادي أفسد العلاقات الأسرية.

الزواج وتكوين الأسرة:

عكست استجابات أفراد العينة تصوّرًا واضحًا عن ضرورة الزواج في المجتمع القطري وعدّه غايةً اجتماعية هامة، كما عكست قبولًا واضحًا لدى الأفراد للزواج من خارج العائلة بنسبة فاقت 80%، وهو ما توافق مع الرفض البارز لجعل استقرار الأسرة القطرية مرهونًا بكون الزوجين قطريين، فالاستقرار لا يرتبط بالجنسية وفق استجابات العينة، وتؤيده أيضًا فكرة قبول الزواج من خارج العائلة، فالمجتمع القطري قد تحرّز فعليًا في تصوراته التقليدية حول فكرة زواج من الأقارب، وعدّ هذا الشكل من الزواج شرطًا للاستقرار.

تمكنت بعض التصورات حول الزواج من الثبات والصمود في وجه التحولات، ومنها فكرة حرية الفتاة الراشدة في اختيار شريك حياتها على نحو فردي مطلق دون موافقة الأب؛ فقد رفضت العينة ذلك رفضًا شديدًا، الأمر الذي جعل دور الأب في الأمور المصيرية للأسرة ومنها قرار زواج ابنته أمرًا مستقرًا كذلك.

شكل الأسرة وإدارة العلاقات داخل الأسرة وخارجها:

ومن المؤشرات التي تساعدنا في تفحص ميل القطريين باتجاه القيم الحدائرية مقابل التقليدية؛ شكل الأسرة المفضل لدى القطريين والتقليد المتعارف عليه في المجتمع القطري من تسمية الأبناء على أسماء أجدادهم. أبانت النتائج عن تردد ظاهر بين تفضيلات القطريين لشكل الأسرة بين النووية والممتدة، مع ميل ملحوظ لصالح الأسرة الممتدة. كما يبدو التردد جليًا حول وجوب تسمية الأبناء على أسماء أجدادهم، مع ميل لرفض ذلك وعدم الموافقة عليه، وذلك يشير إلى أن خيارات القطريين اتجاه الأنماط التقليدية والحداثية في شكل الأسر وتقاليد التسمية لم تحسم بعد. وفيما يتعلق بإدارة العلاقات الداخلية والخارجية، أظهرت النتائج استبعاد حلّ الطلاق لمعالجة الخلافات الأسرية لغالبية العينة، مع وجود تردد واضح بالنسبة لفئة معتبرة فيها، تميل الاستجابات إلى تردّد شديد مع ميل كبير لرفض خيار اللجوء للأقرباء كحلّ للخلافات الزوجية. أما عن أولوية الأسرة بالمقارنة مع الأصدقاء، فقد رفضت معظم الاستجابات تقديم الصداقات وزملاء العمل في الأولوية على علاقات الأفراد داخل الأسرة، وهو مؤشر على التفرد النوعي للعلاقات الأسرية في تصورات المستجيبين وكونها تسمو على غيرها من العلاقات التي يكوها الفرد مع بقية الأفراد من خارج أسرته. وبشأن المؤثرات على العلاقات الأسرية؛ أبدت العينة موافقةً لدور الترف المادي في إفساد العلاقات الأسرية، مقابل تردّدٍ معتبر ورفضٍ يسير لتأثيره الفاسد على العلاقات الأسرية، الأمر الذي يعني أن الترف المادي في تصورات القطريين قد يكون وسيلة تعود بالنفع على العلاقات الأسرية كما قد تعود بالضرر على حدٍ سواء.

مقارنة الذكور والإناث:

من خلال تطبيق اختبار كاي تربيع (Chi-Square) للكشف عن الفروقات بين تصورات الذكور عن الإناث، وتبين أنهما يتفقان في تصوراتهما في أغلب العبارات، ما عدا ثلاث؛ أولها أن (على المرأة العاملة المشاركة في تلبية الحاجات المادية للأسرة)، مما يعني وجود فرق بين المجموعتين ذات دلالة إحصائية. وبالنظر في البيانات، فقد وافقت نحو 57% من النساء على ذلك، مقابل 31% من الذكور.

كما يختلف الذكور عن الإناث في موقفهم من فكرة أن (الزواج وتكوين أسرة غاية اجتماعية هامة في الحياة)، وبالنظر في بيانات التقاطع بين هذه العبارة والجنس، تبين أن نسبة الذكور الموافقين تفوق نسبة الإناث على هذه العبارة. وهذه نتيجة مثيرة للانتباه، قد يكون لانتشار الأفكار النسوية بين الفتيات دور في ذلك ويمكن أن تكون فرضية جيدة لبحث مستقل.

أما العبارة الثالثة فهي أن (العيش في أسرة صغيرة/ نووية أفضل من العيش في أسرة كبيرة/ ممتدة)، حيث تبين الإناث أكثر ميلا للأسرة النووية،

وغالبية الإناث موافقات وموافقات بشدة على أن الأسرة النووية أفضل للعيش من الأسرة الممتدة. وربما يرتبط هذا بمجمل التحولات التي تطال الأسرة، التي عادة تبدأ بالتحولات في أدوار المرأة وقناعاتها، وربما أيضا رغبتها في العيش المستقل بعيداً عن الأسرة الممتدة.

ثالثاً: وظيفة الأسرة والأدوار الداخلية

تسعى هذه الجزئية إلى استكشاف تصورات القطريين لوظائف الأسرة، وأدوار أفرادها، فطرحت مجموعة من العبارات تنطوي على تصورات محدّدة عن وظائف الأسرة على نحو عام، وأدوار الأفراد داخلها بمختلف صفاتهم، وذلك لقياس مدى موافقة أو معارضة القطريين لتلك التصورات.

الجدول (4): تصورات القطريين لوظائف الأسرة وأدوار أفرادها

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية
1	27.2	53.2	16.2	3.4	0	.756	1.96	7
2	78.7	19.6	.9	.9	0	.501	1.24	10
3	89.7	7.7	2.6	0	0	.405	1.13	11
4	5.1	8.1	11.1	40.0	35.7	1.119	3.93	1
5	10.0	40.4	29.6	13.8	6.3	1.039	2.66	3
6	8.9	21.3	26.0	34.5	9.4	1.129	3.14	2
7	23.4	35.7	19.6	15.7	5.5	1.169	2.44	4
8	77.9	19.1	2.6	.4	0	.544	1.26	9
9	25.8	41.7	20.4	10.4	1.7	.996	2.20	5
10	34.6	47.9	12.1	4.6	.8	.846	1.89	8
11	37.9	39.1	13.2	7.7	2.1	1.006	1.97	6

يتفق القطريون على أن الوظيفة الأهم للأسرة هي الوظيفة الثقافية تلها الوظيفة العاطفية فالوظيفة الاقتصادية على التوالي. وهذه جميعها وظائف تقليدية للأسرة، التي عادة لا تكون عرضة للتغير، كما أنها وظائف تكاد تكون عابرة للثقافات إلى حد كبير.

وبخصوص وظائف المرأة في الأسرة، ورغم ما تقرّ به التقارير الرسمية من "ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للمرأة القطرية، وانخراطها في العمل، وتفضيلها العمل الوظيفي على عملية الزواج والإنجاب" (جهاز التخطيط والإحصاء، 2021) إلا أن دور المرأة في تربية الأبناء ما فئ يحظى بأهمية كبيرة لدى أفراد العينة. ويبدو أنه أصبح غير ممكن تصور أسرة قطرية بلا عمالة منزلية عند نحو (60%) من العينة، ونسبة الموافقين تثير التساؤلات حول طبيعة أدوار العمالة المنزلية في الأسرة القطرية، وما إذا كانت تقتصر على أداء المهام المنزلية أم أنها تمتد لتشمل تربية الأبناء، وهو أمر أقرّ به عدد لا يستهان به عند قياس السلوكيات.

يبقى الأب في المقابل صاحب الكلمة النهائية في البيت عند غالبية من القطريين، ولكن وفي الوقت الحالي، هناك ما يشبه الإجماع حول ضرورة مشاركته في تربية الأبناء. أما بالنسبة لتربية الفتاة تحديداً، اتجهت غالبية العينة للموافقة على وجوب قيام الأسرة بتأهيل الابنة لتكون قوية مستقلة، ونسبة بسيرة تفاوتت ما بين الحياد والرفض، وهذا مؤشر على أن العينة تميل إلى حدٍ ما إلى ضرورة تمكين الفتاة داخل الأسرة القطرية.

مناقشة النتائج

سعت الدراسة إلى استكشاف ووصف ورصد واقع الأسرة القطرية في الوقت الحالي، من جهة بنيتها ووظائفها، وسلوكيات أفرادها، بغية الوصول إلى صورة عامة يتحدد من خلالها النموذج الفكري الذي يحكمها وفيما إذا كان يتبع نمطا حديثاً أم تقليدياً. واعتمدت في ذلك منهجاً كمياً، استخدم فيها الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات من خلال طرحه لمجموعة من التساؤلات على ثلاثة محاور هي: سلوكيات القطريين داخل الأسرة، بنية الأسرة، ووظائف الأسرة. توصلت الدراسة إلى استنتاجات أمكنت الباحثين من الإجابة عن الأسئلة التي طرحتها ومن تحقيق أهدافها. يلخص الجدول الآتي أهم استنتاجات الدراسة، ويشير إلى توزع القضايا الأسرية فيما يخص مرجعيتها الفكرية في ثلاثة مراحل: تقليدية، وانتقالية، وحداثية. نعني بالمرحلة الانتقالية هي مرحلة بين المرحلتين، فلا هي تقليدية كاملة، ولا حداثية واضحة.

الجدول (4): تصنيف القضايا الأسرية وفقاً لمرجعيتها

قضايا أسرية ما زالت تخضع للتقاليد	قضايا أسرية لم تحسم بعد/ في طور التحول	قضايا أسرية بدأت بالتحول نحو الحداثة
جلوس الأحفاد مع الأجداد	التحدث بلغات أجنبية داخل الأسرة	قبول فكرة الزواج من خارج القبيلة أو العائلة
ارتداء الأبناء للزي الوطني	تدخل العمالة بتربية الأبناء	إدراك أن الاستقرار الأسري لا يعني الزواج من الجنسية نفسها.
أداء أفراد الأسرة للصلوات	تسمية الأبناء على أسماء أجدادهم	الترف المادي أفسد العلاقات الأسرية
تناول وجبة يومية على الأقل مع جميع أفراد الأسرة	شكل الأسرة: نوية أم ممتدة	المطالبة بتأهيل الفتيات في الأسر ليكن قويات ومستقلات.
الزواج غاية اجتماعية هامة في الحياة	الاحتكام للأقرباء لحل الخلافات الأسرية	إدراك أهمية مشاركة الأب في تربية الأبناء
الوظيفة الثقافية والعاطفية للأسرة	الطلاق كحل للخلافات الأسرية	
مركزية دور المرأة في تربية الأبناء	مشاركة المرأة العاملة في توفير الحاجات المادية للأسرة	
الأب صاحب الكلمة النهائية في البيت		
أدوار الأبناء الذكور داخل الأسرة تختلف عن أدوار الإناث		

قضايا أسرية ما زالت تخضع للتقاليد

ما فتئت بعض القضايا الأسرية محافظة على شكلها التقليدي، فالأبناء ما زالوا يجلسون مع أجدادهم إلى حد كبير، وهذا يعني وجود علاقة حقيقية بين الأحفاد وأجدادهم نتيجة عادات مترسخة عند القطريين، فإن لم تكن العائلة ممتدة من الأساس، فإنها تجتمع مرة أسبوعياً على الأقل عند البيت الكبير (بيت العود)، وهذا يسمح بنقل العادات والثقافات المجتمعية بين الأجيال، فوجود علاقة وطيدة بين الأجداد وأحفادهم، يتيح لهم فرصة المشاركة في تربية أحفادهم لدى غالبية الأسر القطرية (الكبيسي أ، 2017). ومن السلوكيات التي ما زال القطريون يحافظون عليها على نحو جلي تلك المتعلقة باللباس، فالأسرة القطرية تهتم كثيراً بشأن ارتداء الزي الوطني على نحو دائم، ولا يؤديون لبس الملابس الغربية في الأماكن العامة (الأنصاري وآخرون، 2015). وهذا يمكن تفسيره بكثرة الجاليات المقيمة في الدولة، واللباس أحد أهم العوامل التي تميز القطريين عن غيرهم، كما أن الأسر القطرية تشجع أبناءها على الصلاة وهذا ينسجم مع دراسات أخرى أكدت أن الشعب القطري متدين بطبعه، وأن الصلاة ولبس الحجاب أهم محددات التدين (الأنصاري وآخرون، 2015). وكما أوضحت البيانات أن غالبية الأسر القطرية ما زالت تحتفظ بعادة أكل وجبة يومية مع بعضها البعض (بنسب مرتفعة)، إلا أنه في دراسة أجراها بها معهد الدوحة الدولي للأسرة حول تحقيق التوازن بين العمل والأسرة والتحديات والآثار المترتبة على ذلك، سجلت العينة مشاركتها الوجبة اليومية مع الأسرة بما يعادل "مرة أسبوعياً". (معهد الدوحة الدولي للأسرة، 2018)

أكثر التصورات المتعلقة ببنية الأسرة ثباتاً هي استقرار فكرة أن الزواج يعد غاية اجتماعية هامة في الحياة عند عموم القطريين، إلا أن اختلافاً بينهم ظهر عند مقارنة استجابات الذكور والإناث، التي أبانت عن تراجع أهمية فكرة الزواج عن الإناث. وقد يكون لذلك علاقة بتسرب الفكر النسوي إلى الفتيات في الخليج عمومًا، ولكن الجزم بذلك يحتاج دراسة منفصلة.

أبانت النتائج عن اتفاق يصل إلى درجة الإجماع بأن الوظيفة الأهم للأسرة هي الحفاظ على الثقافة والتراث، تليها الوظيفة العاطفية، ثم الوظيفة الاقتصادية. وذلك أمر معقول في ظل وجود جنسيات وثقافات عديدة في الدولة. وتنسجم تصورات القطريين حول الدور الثقافي للأسرة، مع مؤشر السلوك الذي اتجه فيه المستجيبون إلى ترسيخ التقاليد الدينية والعادات المتعارفة، وهذا يدل على أن العناصر التقليدية الدينية والعرفية ما زالت محلّ عناية وتكريس من قبل الوالدَيْن وأن للأسرة القطرية سمات ثقافية تميزها فيما يتعلق بالركائز التي يُنشأ الأبناء عليها، غير أن هذا التصور لدور الأسرة قد يتناقص مع الاستجابات التي ظهرت بخصوص اللغة العربية.

وتعكس النتائج جوهرية الوظيفة العاطفية للأسرة في تصورات أفراد العينة إذ ترى غالبية العينة أن الأسرة هي المصدر الأساسي للحب والأمان، وهو مقارب لما انتهت إليه دراسة التماسك الأسري وعلاقته بالاستقرار الوجداني. (الكبيسي ب، 2017)

أما بخصوص الدور الاقتصادي للأسرة، فإن النتيجة تعكس وعياً بتطور دور الأسرة مع تسارع الحياة الاقتصادية وتعقيد متطلباتها، وتتقاطع هذه النتيجة مع دراسة تناولت الوظيفة الاقتصادية للأسرة في المجتمع السوداني، وجدت أن تحولاً في وظيفة الأسرة من الإنتاج إلى الاستهلاك نتيجة ظهور الدولة كتنظيم سياسي واجتماعي يُعنى بوظيفة الحماية بدل الأسرة، وهو ما ترتب عليه تغير في البنية الاقتصادية للأسرة السودانية وذلك بالاتجاه نحو

العمل الفردي وعدم وجود ملكية اقتصادية مشتركة. (أحمد، 2003)

وما فتئ دور المرأة في تربية الأبناء يحظى بأهمية كبيرة، ولعل ذلك يتقاطع مع ما انتهت إليه دراسة عن وظائف الأسرة الكويتية من أن عمل المرأة لا يعطلها عن أداء أدوارها في الأسرة، وفق النساء أنفسهن، إلا أن الرجال لهم رأي مغاير يرون في عملها تعارضاً صارخاً مع أدوارها في الأسرة. (الشطي، 1998)

وما زالت الأسرة القطرية تعد الأب صاحب الكلمة النهائية في البيت، ودوره هام جداً في ترويض الفتاة الراشدة، وهذا لا يتعارض بالتأكيد مع أخذ رأي الفتاة عند الزواج الذي يكاد يجمع عليه القطريون، كما بينت إحدى الدراسات (الكاظم، 1993). وما زالت الأسرة القطرية تقدم في الأولوية- إلى حد كبير- علاقات أفراد الأسرة بعضهم ببعض على علاقات الصداقة والزمانة. وفي الوقت ذاته يؤيد القطريون الحفاظ على التمايز بين أدوار الأبناء الذكور داخل الأسرة عن أدوار الإناث فيها.

قضايا أسرية لم تحسم بعد

تقع بعض القضايا الأسرية في مرحلة انتقالية فلا هي بقيت محافظة على شكلها التقليدي ولا هي سلكت نموذجاً حديثاً بالكامل، وبدا القطريون مترددين في حسم موقفهم من أمور عدة، فرغم تدينهم، وإيمانهم بأهمية اللغة العربية إلا أنهم غير قادرين على ضبط تسلسل اللغات الأجنبية إلى بيوتهم، بدأت تتسلل لغات أجنبية إلى أحاديث أفراد الأسرة، وهذا يعكس تراجعاً ملحوظاً لحضور اللغة العربية في لغة التواصل بين أفراد الأسرة، ولا شك في أن هذا الأمر له انعكاساته حتى على بعض التقاليد داخلها؛ إذ إن اللغة عادة ما تحمل ثقافة في طياتها. وقد يكون لانتشار المدارس الدولية في الدولة تأثير واضح على ذلك، فضلاً عن الانفتاح الثقافي الذي يشهده المجتمع القطري على نحو غير مسبوق، وقد نوقشت هذه القضية مؤخراً من خلال الحديث عن إشكالات التعليم في المدارس الدولية ودور الأسرة في المجتمع القطري الذي لا يدعم التحدث باللغة العربية خارج المدرسة. (حجي، 2021)

وترى الدراسة القطريين كذلك مترددين في حسم وضبط تدخل العمالة في تربية الأبناء، فرغم إيمانهم بضرورة ابتعاد العمالة المنزلية عن مهام التربية للأبناء، إلا أن الأمر يبدو صعباً لدى كثير منهم، وقد يكون لذلك علاقة بتعدد أدوار المرأة وخروجها إلى سوق العمل، وهو من الأمور التي يجب الانتباه لها ولآثارها النفسية والاجتماعية على الأطفال خصوصاً في سنوات العمر الأولى. ويبدو أن اتجاهات التحول في هذا الجانب تسير باتجاه سلبي، إذ أشارت الدراسات السابقة إلى وجود نسبة قليلة من العائلات التي توكل مهام التربية على آخرين غير الوالدين والأجداد. (الكبيسي ب، 2017)

وتبدو مسألة حسم الشكل المفضل للأسرة عند القطريين صعبة، فالأسرة الممتدة هي الشكل التقليدي للأسرة القطرية، التي كانت تقدم العديد من الامتيازات لأفرادها، ولكنها بدأت بالتحول التدريجي نحو الأسر النووية بفعل التحولات في ظروف التعليم والعمل وخاصة للمرأة، التي أصبحت تفضل العيش في أسرة صغيرة تتناسب وظروفها الجديدة، كما يبدو التردد جلياً حول وجوب تسمية الأبناء على أسماء أجدادهم، وكل ذلك يشير إلى مرور المجتمع بمراحل انتقالية على مستوى التصورات والواقع.

ويتردد القطريون في خيار اللجوء للأقرباء كحلٍ للخلافات الزوجية، فالاستجابات تشير إلى ترددٍ شديد مع ميلٍ كبيرٍ لرفض هذا الخيار، ويتوافق ذلك مع نتيجة أمينة الكاظم التي أجرتها في تسعينيات القرن الماضي عن الأسرة القطرية. (الكاظم، 1993) وهذه النتيجة تصبّ في اتجاهين، فمن جهة، تدلّ النسبة على أن الحفاظ على الرابطة الزوجية مهم ومُعْتَبَر، وأن خيار الانفصال يعد خياراً أخيراً يصعب اتخاذه، فهو مستبعدٌ إلى أن تثبت الحلول الأخرى عدم نفعها، ومن جهة ثانية، تميل العينة إلى تفضيل الحلول الداخلية على الحلول الخارجية، وهو ما قد يعطي مؤشراً على تفضيل استقلالية العلاقة الزوجية عن الروابط الأسرية التي قد تحيط بها.

والقطريون الذكور مترددين بشأن مشاركة المرأة العاملة في توفير الحاجات المادية للأسرة، بينما تؤيد الإناث مشاركتهم تلك، وقد يعزى ذلك إلى شعور المرأة عند خروجها للعمل بالأخلاق في تجاه أسرتها نتيجة غيابها عنها بعض الوقت، ومن جهة الرجل فإن الرجل العربي لا يقبل أن تنفق المرأة عليه وعلى بيته، فضلاً عن أن إنفاقه على بيته وأهله يعد واجباً دينياً. خاصة أنه لم يعد ممكناً تصوّر أسرة قطرية بلا عمالة منزلية تعين المرأة في أعمالها داخل البيت.

وفي الوقت الذي لا يعفي فيه عمل المرأة من دورها في التربية، فإن علمها المشاركة في تلبية الحاجات المادية للأسرة لدى نحو نصف العينة. وعن تحديد الطرف المسؤول عن إدارة ميزانية الأسرة؛ تباينت الاستجابات على نحو لافت للنظر، فبالرغم من وجود ميل واضح تجاه رفض كون المرأة بصفتها زوجةً أو أمّاً هي المسؤول الأول عن إدارة ميزانية الأسرة؛ ثمة نسبة معتبرة تميل للموافقة على ذلك، في حين أن نسبةً- هي الأخرى معتبرة- عبّرت عن ترددٍ واضح تجاه حسم تصوّرها في هذه المسألة، وهذا التفاوت يعبر عن تباين التصورات في هذا الدور.

التحول إلى الحدأة

اعتبرت الغالبية العظمى من القطريين أنفسهم محافظين في مسح أجري عام 2015 (الأنصاري وآخرون، 2015)، إلا أن هذه المحافظة لم تمنع اتجاههم نحو نبذ الأفكار التقليدية والتحول إلى أفكار وخيارات أكثر حداثة؛ على سبيل المثال أصبح هناك تقبل أكبر للزواج من خارج القبيلة أو العائلة،

وأن الأسرة المستقرة وفق تصوراتهم ليست بالضرورة من يكون فيها الأب والأم قطريين. وتأتي هذه النتيجة متفقة مع دراسة أثبتت ظهور أنماط جديدة مثل الزواج الخارجي حيث "لا يرتبط الزوجان برابطة أسرية غير الزواج" (الخليفة وآخرون، 2019). وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة زواج الأقارب بين القطريين خلال الفترة 2009-2018 قد انخفضت من 49٪ إلى 42٪ (جهاز التخطيط والإحصاء أ، 2019)، ثم عادت وارتفعت قليلاً في عام 2019 بنسبة 2.4٪. (جهاز التخطيط والإحصاء ب، 2019) وقد يشير ذلك إلى تحرر المجتمع القطري من تصوراته التقليدية حول زواج الأقارب، وهذه الأرقام مخالفة لما كان عليه الحال في العام 2010، ففي دراسة حول اتجاهات الزواج واختيار شريك الحياة بينت أن 40٪ من العينة يفضلون الارتباط من القبيلة التي ينتمون إليها. (الغانم، 2010)

امتدّ وعي القطريين تجاه أمور متعلقة بالترف المادي، وكثير منهم يراه الآن كعامل أساسي في إفساد العلاقات الأسرية، وربما يسهم هذا الوعي في توجيه ثروات القطريين واستثمارها في أمور ذات نفع تعود على الأسرة والأبناء بالخير والازدهار.

وفي الوقت الذي يرى فيه القطريون أن أدوار الأبناء الذكور داخل الأسرة يجب أن تبقى مختلفة عن أدوار الإناث فيها، إلا أن الأسرة مطالبة في الوقت ذاته بتأهيل الفتيات في الأسر ليكنّ قويات ومستقلات، وهذا توجه جديد لدى القطريين، والاستقلال بالطبع لا يعني الانفصال عن الأسرة والعائلة الكبيرة، وإنما بتمكين الفتاة من أدوات العلم والمعرفة اللازمة لها لتكوين شخصية قادرة على اتخاذ القرارات الصائبة التي تعود بالخير عليها وعلى أسرتها ومجتمعها في نهاية المطاف، وذلك في إطار القيم الدينية.

ويعد الإجماع على ضرورة مشاركة الأب في تربية الأبناء تحولاً واضحاً باتجاه النموذج الحديث للأسرة، ففي دراسة الأبعاد الاجتماعية للمشاركة في الأسرة القطرية، كان القطريون متفقين بمعدل النصف على ذلك (الكبيسي أ، 2017).

عربياً، تختلف هذه الاستجابة عما انتهت إليه دراسة جزائرية وجدت أن دور الأب في تربية الأبناء أقلّ بروزاً من دور الأم، فمشاركته في التربية لا تعني أنه المسؤول عنها بالدرجة الأولى (طبال، 2015)، غير أنّ الأمر مغاير في المجتمع السوداني الذي يرى أن الأب في الأسرة السودانية أصبح المسؤول المباشر عن تربية الأبناء إضافةً إلى دوره في إعالتهم، ولم تعد هذه المهمة مقصورة على الأم لوحدها، وتعزو الباحثة هذا التحول إلى التغيير الذي طرأ على بنية الأسرة بحيث أصبحت الأسر نووية بعد أن كانت ممتدة. (أحمد، 2003)

تمكنت الدراسة من رصد بعض التحولات التي طرأت على بنية الأسرة ووظائفها خلال الفترة السابقة، واستشعرت وقوع المجتمع القطري تحت قوة تجاذب هائلة أدت إلى ظهور تحولات في بعض القضايا ذات العلاقة ببنية الأسرة ووظائفها، وهذه القوى تمثلها مرجعيات عديدة أبرزها الدين والثقافة والحداثة. وهذه نتائج عادة لم تتطرق لها الدراسات السابقة الخاصة بالأسرة القطرية.

يجدر الذكر أن من محددات الدراسة، عدم تمكُّننا من الوصول إلى عينة وطنية عشوائية بسبب الإجراءات التي فرضتها الدولة في أثناء جائحة كورونا، إلا أنه في الوقت ذاته تمكُّننا من الوصول إلى عينة متاحة، خصائصها موزعة على نحو جيد على جميع الفئات المجتمع.

الأسرة القطرية والطريق الثالث:

يأمل (Freya Mathews) بالخروج من ثنائية الحداثة والتقليد، واقترح ما أسماه (مجتمعات ما بعد المادية) التي تمتاز حسب توصيفه بأنها مجتمعات ما بعد دينية كذلك، إلا أنها ليست ما بعد روحية! أي أنه يستبدل الدين بالروحانية كأساس لهذه المجتمعات (Mathews, 2006)، وهو ينظر بالطبع للمجتمعات الغربية، فهل مقترحه هذا مناسب للمجتمعات العربية/الإسلامية كذلك؟

الجواب يقتضي بداية الإقرار بأن المجتمعات العربية قد شهدت تحولات بنيوية عديدة كثير منها مرتبط بقيم الحداثة الغربية، وإن لم تكن بذات الأدوات، وإنما بأدوات "الاستعمار" و"العولمة"، و"تقنيات التواصل الحديثة" وغيرها. وطالت هذه التحولات الأسرة، والدين والاقتصاد والتعليم وغيره، إلا أنها لم تتبين على نحو كامل منظومة قيم الحداثة التي تتعارض في كثير منها مع الدين والتقاليد. ولذلك فإن ما يقترحه "ماثيوس" غير مناسب لأن الغرب عندما يفكر بثنائية الحداثة والتقليد فإننا لا نتفق معه من حيث المبدأ على هذا التقسيم من حيث خصائص كل نموذج والقيم الحاكمة له، وعندما يأمل بالخروج بطريق ثالث بينهما يكون بعيداً عما نأمله كذلك. إن ارتباط مفهوم الحداثة بتحييد الدين عن المجتمعات أمر غير ممكن في حالتنا العربية لعدة أسباب على رأسها أن الدين الإسلامي الذي تدين به غالبية مجتمعاتنا عنصر لا يمكن تحييده، ذلك أنه دين متصالح مع العلم ولم تمر مجتمعاتنا بالتجارب المؤلمة التي عاشتها المجتمعات الغربية في صراع الكنيسة مع التطور العلمي في مرحلة مبكرة من مراحل النهضة الغربية، وكانت سبباً في ربط حداثتها بالعلمانية وما فيها من فصل تعسفي للدين عن المجالات العامة. ولذلك فإن فكرة الطريق الثالث مقبولة لكن ليست بالشروط الغربية، فطريق المجتمعات العربية الثالث لا بد أن يأخذ شكلاً مغايراً، تنسجم فيه الحداثة وما فيها من قيم صالحة مع الدين، وبما يحقق التقدم المأمول لها.

يواجه نموذج الحداثة الغربية إشكاليات أخلاقية مزمنة. ونحن إذ ننقله إلى بلادنا لا ننقله كاملاً، بما فيه من تطور علمي وتقني، وإنما نلاحظ وجود محاولات مستميتة لنقل الجزء القيمي منه الذي يخالف في كثير من مضامينه تقاليدنا الدينية والثقافية، خاصة ما يتعلق بالأسرة وأهم عناصرها المرأة والطفل، وإنما بالسير في هذا الطريق سندفع ثمن الحداثة والتقدم الغربي دون أن نكون قد تقدمنا قيد أنملة في المجالات العلمية والعسكرية

والاقتصادية، ونكون قد خسرنا أئمن ما بقي لنا وآخر معاقلنا التي رغم كل ما تواجهه من محاولات تغيير إن على نحو طبيعي أم مخطط ما زالت بخير إلى حد كبير.

ولكن ذلك لا يعني الجمود والتخلف عن ركب التغيير الإيجابي، فكثير من تقاليدنا الأسرية غير عادلة بحق المرأة على سبيل المثال، وليس لها علاقة بالدين الإسلامي، وتحتاج إلى معالجة جادة وعاجلة قبل أن تجد حلولها في حادثة غريبة.

وإذا كان من توصية في نهاية هذا البحث، توجيه جهود المجتمعات العربية للحفاظ على الأسرة ككيان مركزي وهام في المجتمع، وتصميم البرامج الكفيلة بدعم الأسرة العربية، وفق توجهات فكرية لا تنفصل بكليتها عن التراث والصالح من التقليد، وتستفيد من الحدائث المتعددة عند بقية الأمم. ولا يكون ذلك إلا بممارسة النقد المستمر لموجات الحداثة الجديدة، وتفعيل أدوات الاجتهاد والتجديد وبدون ذلك سنكون نهبا للأهواء والتوجهات الخارجية.

كما توصي الدراسة بما يلي:

- تشجيع الشباب على الزواج وتكوين الأسرة التي ما زالت تشكل في مجتمعاتنا العربية محورا أساسيا لبقية الأنساق الاجتماعية، وتحظى بمكانة جوهرية في وعي الأفراد.
- التأكيد على وظائف الأسرة التربوية والتعليمية، وتعزيز محوريها في البناء الاجتماعي ودورها الكبير في ترسيخ القيم لدى الناشئة.
- وضع مناهج تدريسية لطلبة المدارس والجامعات تُعنى بترسيخ قيمة الأسرة في وعي الأفراد والمجتمعات، وتعزيز أخلاقيات التواصل الأسري وأهميته.
- الاهتمام بدراسة تصورات المجتمعات العربية للأسرة، وتكرار دراستها كل خمس سنوات لرصد ما يجري من تحولات.
- تعزيز دور المؤسسة الدينية في بناء الأسرة والحفاظ عليها عبر برامج متنوعة.
- الانتباه إلى خطر إحلال اللغة الأجنبية في الأسرة القطرية والأسر العربية عموما محل اللغة العربية، وضرورة الحفاظ على التواصل بين الأجيال.
- توجيه الانفتاح الإعلامي والثقافي الكبيرين بما يحفظ مكانة الأسرة ودورها، والتعامل الإيجابي مع القيم.

المصادر والمراجع

- أحمد، أ. (2003). *تغير بنية ووظائف الأسرة السودانية. رسالة ماجستير*، قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. جامعة الخرطوم، السودان
- أحمدون، ن. (2021). *بنية الأسرة في ظل المتغيرات الاجتماعية ووظائفها*. مجلة *عدالة للدراسات القانونية والقضائية*، 15، 36 - 71.
- الأمانة العامة للتخطيط التنموي. (2008) رؤية قطر ال وطنية2030. من موقع الديوان الأميري <https://www.diwan.gov.qa/about-qatar/qatar-national-vision-2030>
- تلوت، ج. (2018). *مقصد الأسرة في القرآن: من الإنسان إلى العمران*. لندن: مؤسسة الفرقان بالتراث الإسلامي.
- جهاز التخطيط والإحصاء. (2019 أ). *قطر إحصاءات اجتماعية*، 2009-2018. قطر: الدوحة.
- جهاز التخطيط والإحصاء. (2019 ب). *تقرير الزواج والطلاق في دولة قطر 2018*. قطر: الدوحة.
- جهاز التخطيط والإحصاء. (2021). *المواليد والوفيات في دولة قطر (عرض وتحليل)*. قطر: الدوحة.
- حجي، أ. (2021). *اللغة العربية في قطر.. تحدي الأمن الثقافي يواجه الأسر والمجتمع*.
- الحلحلي، ص.، والعزيزي، م. (2020). *الأسرة الإيجابية: مفهومها - مكانتها ومقاصدها - مراحل تكوينها - أدوارها ومسؤولياتها - ركانتها*. مجلة *الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 34، 6 - 82.
- الخليفة، ع، وآخرون. (2019). *حالة الزواج في دول الخليج العربي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، في حالة الزواج في العالم العربي*. (ط1). الدوحة: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر.
- الشطي، ع. (1998). *الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية. حوليات كلية الآداب، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت*، 18(127)، 7-101.
- طبال، ر. (2015). *التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية: الخصائص والوظائف*. مجلة *العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، (7)، 19، 208-199.
- عبد الرحمن، ف. (2004). *مهددات الأسرة المعاصرة: وجهة نظر إسلامية في التكوين والعلائق والآثار التربوية*. مجلة *جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية*، 9، 1 - 54.

- العيسى، ج. (1982). *المجتمع القطري دراسة تحليلية لملامح التغيير الاجتماعي المعاصر*. (ط1). القاهرة: مطبعة سجل العرب.
- الغانم، ك. (2010). *اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج: دراسة استطلاعية على عينة من الشباب القطري*. الدوحة: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
- غيدنز، أ.، وصاتن، ف. (2018). *مفاهيم أساسية في علم الاجتماع*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الكاظم، أ. (1993). *التغيير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري: دراسة ميدانية لمدينة الدوحة*. (ط1). القاهرة: هجر للطباعة والنشر.
- كالهون، ك. (2018). *معجم العلوم الاجتماعية*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الكبيسي، ف. (2017). *الأبعاد الاجتماعية للشراكة في الأسرة القطرية*. *المجلة الدولية للأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية*، 1، 13 - 35.
- الكبيسي، ف. (2017). *التماسك الأسري في المجتمع القطري: دراسة إمبريقية على الأسرة القطرية*. *مجلة كلية التربية*، 67(3)، 488-530.
- معهد الدوحة الدولي للأسرة. (2018). *التوازن بين العمل والأسرة: التحديات والتجارب والآثار المترتبة على الأسرة في قطر*. قطر: الدوحة.
- معهد الدوحة الدولي للأسرة. (2019). *سمات الأسرة العربية القوية في قطر، والأردن، وتونس*. قطر: الدوحة.

References

- Abdel Rahman, F. (2004). Contemporary Threats to Family: An Islamic Viewpoint on Formation, Relationships and Educational Effects. *Journal of the University of the Holy Quran and Islamic Sciences*, 9, 1-54.
- Ahmadoun, N. (2021). The Family Structure considering Social Variables and their Functions. *Adalah Journal of Legal and Judicial Studies*, 15, 36-71.
- Ahmed, A. (2003). *The change of the Sudanese Families Structure and functions*. Master's Thesis, Department of Sociology and Anthropology, College of Economic and Social Studies. Khartoum University. Sudan
- Al Shatti, A. (1998). The Trend towards Some Kuwaiti Family Jobs. *Annals of the College of Arts, Academic Publication Council, Kuwait University*, 18(127), 7-101
- Al-Ghanim, K. (2010). *Attitudes of Young People towards Marriage Issues: An exploratory study on a sample of Qatari youth*. Doha: The Supreme Council for Family Affairs.
- Al-helheli, S., & Al-Azizi, M. (2020). The Positive Family: Its Concept - Status and Purposes - Formation Stages - Roles and Responsibilities - Pillars. *Andalusia Journal of Human and Social Sciences*, 34, 6 - 82.
- Al-issa, J. (1982). *Qatari Society: An analytical study of the features of contemporary social change*. Cairo: Arab Record Press.
- Al-Kadhim, A. (1993). *Social and Cultural Change in Qatari society: A field study of the city of Doha*. (1st ed.) Cairo: Hajar for printing publishing.
- Al-Kubaisi, F. (2017 B). Family Cohesion in Qatari Society: an empirical study on the Qatari family. *Journal of the College of Education*, 67(3), 488-5300.
- Al-Kubaisi, F. (2017A). Social Dimensions of Partnership in the Qatari Family. *The International Journal on Humanities and Social Sciences, The Arab Center for Scientific Research and Human Development*, 1, 13-35.
- Bendix, R. (1967). Tradition and Modernity Reconsidered. *Comparative Studies in Society and History*, 9 (3), 292-346. <https://www.jstor.org/stable/177869>.
- Calhoun, C. (2018). *Dictionary of Social Sciences*. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.
- Doha International Family Institute. (2018). *Work-family balance: Challenges, Experiences, and Implications for the Family in Qatar*. Doha, Qatar.
- Doha International Family Institute. (2019). *Characteristics of the Strong Arab Family in Qatar, Jordan, and Tunisia*. Doha, Qatar.
- General Secretariat for Development Planning. (2008). Qatar National Vision 2030. Retrieved from <https://www.diwan.gov.qa/about-qatar/qatar-national-vision-2030>.
- Giddens, A., & Sutton, W.P. (2018). *Essential Concepts in Sociology*. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.
- Haji, A. (2021). *The Arabic language in Qatar: The Challenge of Cultural Security for Families and Society*. Al Arabi Al Jadeed.
- Harkness, G., & Khaled, R. (2014). Modern traditionalism: Consanguineous marriage in Qatar. *Journal of Marriage and Family*, 76(3), 587-603.

- James, J., & Ponzetti, J. (2022). In *Encyclopedia.com*. Retrieved from <https://www.encyclopedia.com/social-sciences/applied-and-social-sciences-magazines/family-functioning>.
- Khalifa, A., & et al. (2019). *The Situation of Marriage in the Arab Gulf States, the United Arab Emirates, Bahrain, Saudi Arabia, the Sultanate of Oman, Qatar, Kuwait, About Marriage in the Arab world*. Doha: Hamad Bin Khalifa University Press.
- Mathews, F. (2006). Beyond Modernity and Tradition: A Third Way for Development. *Ethics and the Environment*, 11(2), 85–113. <https://www.jstor.org/stable/40339125>.
- Planning and Statistics Authority. (2019A). *Qatar Social Statistics, 2009-2018*. Qatar, Doha.
- Planning and Statistics Authority. (2019B). *Marriage and Divorce Report in the State of Qatar 2018*. Qatar, Doha.
- Planning and Statistics Authority. (2021) *Births and Deaths in the State of Qatar: presentation and analysis*. Doha, Qatar.
- Slobodskaya, H. R. (2015). Behavioral problems, effects of parenting and family structure on. In *International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences: Second Edition* (pp. 470-476). <https://doi.org/10.1016/B978-0-08-097086-8.23047-X>.
- Tabbal, R. (2015). Socialization in the Algerian Family: Properties and Functions. *Journal of Human and Social Sciences, Kasdi Merbah University, Ouargla*, (7)19, 199-208.
- Tilout, J. (2018). *The Objective of the Family in the Holy Quran: From man to Inhabited Ness on the Purposes of the Holy Quran*. London: Al-Furqan Islamic Heritage Foundation.